

# برنامج «بيت الكل» كوكتيل عربي مشترك يتحدى سوق الإعلام بلا هوية واضحة

## نجاح البرنامج يتطلب تقديم أفكار مختلفة عما تبثه وسائل الإعلام العربية الأخرى



البرنامج يشكل اختصاراً لإمكانية العودة مجدداً للثلاثاء المشترك

التعاون الخليجي، دوراً مهماً في التقارب بين شعوب دول المجلس قبل أن تختفي. ويختلف الوضع بالنسبة إلى برنامج «بيت الكل» الذي جاء نتاجاً لتقارب سياسي بين الدول الأربع لا أحد يستطيع توقع أفقه، وهو جاء للتأكيد على امتلاك المزيد من الطموحات، والتي تتجاوز حدود الإعلام. ويقول خبراء إعلام إن برنامجاً أسبوعياً لا يكفي لتمير رسائل تستهدف الشعوب، تزامناً مع تقارب إقليمياً له صبغة اقتصادية، فالمشروعات الواعدة التي تحدث عنها قادة الدول الأربع تتطلب إعلاماً محترفاً لهيئة الأجواء للخطوات التالية. وأكد رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري السابق، عصام الأمير، أن استعادة التعاون المشترك، وإن كان عبر برنامج أسبوعي، عنصر إيجابي رمزي بعد عقد من الزمان مر به العالم العربي بحالة من الضعف غير المسبوق، وأي تجربة تستهدف التقارب في المجال الإعلامي تبرهن على إمكانية استعادة الهيئات الحكومية لأدوارها

وسيجد البرنامج الجديد نفسه أمام جملة من التحديات، على رأسها كيفية تقديم لغة إعلامية مشتركة تتناسب مع اهتمامات الجمهور في الدول الأربع في ظل تراجع التعاون الثقافي العربي في الآونة الأخيرة. ويشكل البرنامج اختصاراً لإمكانية العودة مجدداً للثلاثاء المشترك الذي ظهر في بعض المناسبات، ولم يحقق التأثير المطلوب أو الرسالة السياسية التي يريدها في تغيير توجهات الرأي العام العربي، وانحصرت مهمته في الطابع البيروقراطي. وتأتي التجربة في ظل أوضاع إعلامية وسياسية مغايرة عن تلك التي كانت في ستينات القرن الماضي عندما برزت إذاعة «صوت العرب» المصرية على الساحة العربية، في وقت كانت فيه الإذاعة وسيلة تواصل بين الشعوب قبل ظهور التلفزيون. ولعبت تجربة «البيت الإعلامي الخليجي»، وهي مؤسسة إنتاجية قدمت محتويات إعلامية عديدة بالتعاون بين وزارات الإعلام في دول مجلس

يعد «بيت الكل» أول برنامج تلفزيوني عربي مشترك بين مصر والأردن والعراق وفلسطين، يهدف إلى تقديم رسالة إعلامية تحمل رؤى الدول الأربع، لكنه أمام معضلة صعبة جذب الفئات الشبابية التي لا تقتنع غالبيتها بالرسائل التي تقدمها التلفزيونات الرسمية.

ويعد «بيت الكل» أول برنامج تلفزيوني عربي مشترك بين الدول الأربع، بعد أن اندثر التعاون العربي الإعلامي المشترك بفعل عوامل سياسية وتكنولوجية، وجرى تدشين فضائيات لكل دولة تعبر عن تصوراتها وتدافع عن مواقفها.

ويبث البرنامج في توقيت واحد، مساء كل يوم جمعة، وتقدمه مبيعات تملئن كل دولة، وهن الإعلامية شافكي المنيري من مصر، ومليح عبد الكريم من العراق، وكاظم فراج من الأردن، وضحي الشامي من فلسطين.

وتبرهن استضافة البرنامج في أولى حلقاته للفنان المصري أحمد عن، وغياب العنصر الرجالي عن تقديم البرنامج، على أنه يركز على جوانب ترفيهية تشكل عنصراً جذاباً قياساً للرسائل السياسية والتي سوف تكون حاضرة في بعض فقرات البرنامج. ويتفق خبراء إعلام على أهمية التجربة وما تحققه من عوامل معنوية قد تساهم في استعادة روح التقارب العربي في وقت لعبت فيه وسائل إعلام عربية أدواراً سلبية تسببت في زيادة الهوة بين الشعوب. لكن يقول هؤلاء بأن إدارة الإعلام ليست هوبة أو فكرة رمزية، بل هي عمل متكامل له أصوله كي يصبح عنصراً منتجاً، بصرف النظر عن الهدف المطلوب، وبرنامج أسبوعي لن يحقق هدفه، لأن الطريقة التي يخرج بها توجي بالاستعجال، وتوصيل رسالة معينة وليدة اللحظة، وهو ما جعله أشبه بـ«كوكتيل إعلامي وبلا هوية واضحة، ويبعد عن المضامين السياسية المؤثرة».

ووضعت التجربة الجديدة أمام معضلة كيفية جذب الفئات الشبابية التي لا تقتنع غالبيتها بالرسائل التي يقدمها مثل هذا النوع من البرامج المبتكرة، وإن جرى بثها على منصات إلكترونية متعددة، ومواقع التواصل الاجتماعي كما هو مقرر، فسوف يظل البعد الرسمي يلازمها وهي أول نقاط الضعف الإعلامي، لأن التلفزيونات الرسمية في الدول الأربع قليلة الجاذبية أصلاً.

أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - تحول التقارب بين مصر والأردن والعراق وفلسطين إلى فرصة لتقديم برنامج أسبوعي تتشارك في بثه الدول الأربع على القنوات الرسمية، في محاولة توجي بالتطور الرمزي بينها من خلال نافذة إعلامية واحدة، فيما يظل نجاح التجربة رهناً بقدرتها على استقطاب الجمهور.

وانطلق برنامج «بيت الكل» مساء الجمعة متحدياً جملة من المتغيرات على الساحة الإعلامية العربية، لأن الجمهور أصبح بإمكانه الاطلاع على ثقافات الدول الأخرى من خلال الأرقام الصناعية المكتظة بالمشات من القنوات في مجالات مختلفة، في وقت تعاني فيه التلفزيونات الحكومية من أزمة عزوف المشاهدين عنها، ما يتطلب جهداً مضاعفاً للوصول الرسالة الإعلامية إلى الجمهور المستهدف.

عصام الأمير  
نجاح البرنامج من  
عده يتوقف على  
القضية التي يحملها

إبراهيم الصياد  
التعاون الإعلامي  
ما زال ممكناً في عصر  
السموات المفتوحة

وقالت الهيئة الوطنية للإعلام وهي الجهة المشرفة على إدارة التلفزيون المصري إن البرنامج يهدف إلى تقديم رسالة إعلامية تحمل رؤى الدول العربية المشاركة تجاه كافة القضايا، ويتضمن العديد من الفقرات المتنوعة المحسوبة بتقارير ميدانية من الدول الأربع المشاركة تترجم فيها عناصر الجدية والإبهار والمتعة والترفيه.

## الصحافيون يطالبون بالمشاركة في صياغة مدونة أخلاقيات الإعلام الليبي

تضم شريحة كبيرة من الصحافيين والإعلاميين الليبيين، مما جعل النقابة تهتم بأي قرار أو إجراء يمس هذه الشريحة المهنية. ووصفت النقابة خطوة المؤسسة الليبية للإعلام، بإصدار مدونة السلوك وأخلاقيات مهنة الإعلام الليبي بـ«الهامة»، مما سيساهم في المضي قدماً نحو إعلام هادف وفعال يرفض التحريض والعنف ويحترم ضوابط الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد ويعزز من وحدة التراب الليبي.

لكنها في نفس الوقت أبدت رفضها لما «يطمح إليه رئيس المؤسسة الليبية للإعلام، من اعتماد أو إصدار قرار حكومي لمشروع مدونة السلوك والأخلاقيات».

بدوره، أصدر الاتحاد المغربي للصحافيين بياناً قال فيه «تابعنا في الاتحاد قرار رئيس المؤسسة الليبية للإعلام بخصوص تشكيل لجنة مهمتها صياغة مدونة السلوك وأخلاقيات المهنة داخل ليبيا، ورغم ترحيبنا بهذه الخطوة الهامة نحو إعلام هادف وفعال يبتعد عن لغة التحريض والعنف ويحترم الضوابط والتوابت الوطنية الليبية.. نشاطر زملائنا بالنقابة الوطنية للصحافيين الليبيين قلقهم من بعض مواد المدونة التي تشكل تضييقاً على الصحافيين وعلى حرية التعبير المكفول بالمواثيق والمعاهدات الدولية».

عرض مشروع المدونة على الإعلاميين والمختصين والمهتمين، في ندوة موسعة تمهيداً لرفعها في صيغتها النهائية إلى جهات الاختصاص لاعتمادها وإصدارها.

واعتبر عدد من الصحافيين أنه جرى استبعادهم من المشاورات حول صياغة المدونة، في حين أنهم أصحاب الأولوية في قرار يمس عملهم بشكل مباشر ومستقبلهم المهني.

نقابة الصحافيين الليبيين  
النقابة تهتم بأي قرار  
أو إجراء يمس هذه  
الشريحة المهنية

وطالبت النقابة الوطنية للصحافيين الليبيين، رئيس المؤسسة الليبية للإعلام بان «يتم التعامل مع الوثيقة الوطنية حول مدونة السلوك وأخلاقيات المهنة بشكل مهني استرشادي أدبي، ويتم الرجوع إليها في حال وجدت أي مخالفات فنية أو تحريرية دون إسبابها أي صبغة قانونية أو جبرية».

وقالت النقابة إنها تابعت قرار رئيس المؤسسة الليبية للإعلام، بخصوص تشكيل لجنة مهمتها صياغة مدونة السلوك وأخلاقيات المهنة داخل ليبيا. وأكدت أن «المؤسسة الليبية للإعلام مؤسسة حكومية، تشرف على عدد من القنوات والمؤسسات الإعلامية،

طرابلس - رحب الصحافيون ونقابات مهنية بفكرة مشروع مدونة السلوك وأخلاقيات مهنة الإعلام الليبي الذي أعلن عنه رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو، لكن الخلاف برز حول المشاورات المتعلقة بالمدونة والجهات التي ستشارك في صياغتها. وأصدر بعيو الأسبوع الماضي، القرار رقم 74 لعام 2021، بتشكيل لجنة صياغة مدونة أخلاقيات الإعلام الليبي. وتتولى اللجنة المهنة من 11 شخصية إعلامية معروفة مهمة دراسة وإعداد وصياغة مشروع المدونة الوطنية لأخلاقيات الإعلام الليبي، تتضمن الأسس والأصول والضوابط والزواجر والالتزامات، الواجبة في سلوكيات الصحافيين وأخلاقيات الإعلام الوطني الليبي أنوات وأفراد، بما يساهم في تجسيد القيم السامية العليا، المحددة والموصوفة دينياً وإنسانياً ومجتمعياً ومهنياً. وترسيخ رسالة الإعلام، الجامعة بين الحرية والحق والحقيقة والواجب، والمناعة للعبث والانقلابات والتحريض والتعريض، ويساعد الوطن وشعبه على الخروج من أفاق التنازل والخصام إلى أفاق الاستقرار والسلام.

وحدد القرار نهاية شهر أبريل الجاري، موعداً لتقديم اللجنة نتائج أعمالها، ليتم بعد ذلك وخلال مدة لا تتجاوز منتصف شهر مايو القادم،

## طي صفحة الرئيس الجديد لوكالة الأنباء الرسمية في تونس

ويتمونه بدعم خطوات لكبح حرية الصحافة قبل ثورة 2011. ونفى بن يونس هذه الاتهامات قائلاً إنه ليس له أي انتماء سياسي. وأصبحت وكالة تونس أفريقيا للأنباء بعد ثورة 2011 من الوكالات الرسمية العربية القليلة، التي تتمتع بحرية واسعة ومصداقية لتغطيتها المتوازنة ونشرها لأخبار منتقدة للحكومة وللاحتجاجات المناهضة للنظام.

ومنذ اقتحام الشرطة مقرها، قاطعت الوكالة أخبار الحكومة وطالب صحافيوها الحكومة باعتذار لإنهاء المقاطعة وإلغاء الإضراب.

وأعربت هيئات ومنظمات مجتمع مدني ونقابات مهنية عن قلقها إثر التعيين المفاجئ لرئيس مدير عام جديد وتنصيبه بالقوة العامة، في مخالفة صريحة وغير مسبقة لتقاليد التداول على المسؤولية في المؤسسات المدنية، وخاصة الإعلامية منها. وأكدت هذه الجهات مساندتها لصحافيي وموظفي وكالة الأنباء الوطنية في الدفاع عن مؤسساتهم، داعية إلى النأي بمؤسسة الأمن الوطني عن مثل هكذا شأن إداري مدني بحت وتسجل خطورة إقحامها فيه. واعتبرت أن ذلك يمثل تهديداً واضحاً لمسار الانتقال الديمقراطي عامة والمكسب حرية الصحافة والتعبير والنشر خاصة.

غضباً واسعاً لدى منظمات المجتمع المدني وأحزاب أعلنت مساندتها لتحرك الصحافيين دفاعاً عن استقلالية المؤسسة. وقال بن يونس إنه استقال حرصاً على تجنب الانخراط في التجاذبات السياسية والتسيير الروتيني لمؤسسة إعلامية عمومية تحتاج خطة إصلاح شاملة، يشارك فيها الإداريون والمختصون في التسيير الحديث والإعلاميون والخبراء بعبداً عن المزايدات».

ويقول المحتجون إن بن يونس قريب من حركة النهضة، أكبر أحزاب البرلمان.



صحافيو الوكالة ماضون في الإضراب